



## رد الشركة

على تقرير السيد / مراقب الحسابات

للفحص المحدود على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١

### ما ورد بالتقرير:

وجود العديد من مظاهر الضعف والقصور الشديد في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي على أعمال الإدارة المالية وقد تمثل أهم مظاهر ذلك في الآتي:

■ عدم إمساك مجموعة دفترية مالية كاملة فضلا عن عدم انتظام القيد بالدفاتر الموجودة والاعتماد على إمساك دفاتر يومية وموازن مراجعة على برنامج الاكسيل بالحاسب الآلي كبديل غير محكم رقابيا وذلك بالمخالفة لقرار وزير المالية رقم ٥٤٦٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط إمساك الحسابات الإلكترونية. كما لوحظ وجود تعديلات وأخطاء مؤثرة بالموازن المعدة على الاكسيل دون أن نقف على صحتها من عدمه.

■ وجود أخطاء متكررة في تسجيل المقبوضات والمدفوعات البنكية بالإضافة لعدم إتمام القيد بدفتر البنك ولجوء الشركة إلى برنامج الإكسيل لقيد مقبوضات ومدفوعات البنك حيث تبين تسجيل قيم خاطئة للعديد من أذون صرف الشيكات وقيد حوالات بنكية إلكترونية دون توفر مستندات لها فضلا عن عدم تسلسل أرقام الشيكات وعدم إثبات أرقام دفاتر شيكات كاملة الأمر الذي لم يتمكن معه من التحقق من صحة أرصدة الشركة بالبنوك حيث تضمنت العديد من الأخطاء تعذر معها الوقوف على صحة أرصدة البنوك ومذكرات التسوية الخاصة بها.

■ فقد مستندات صرف شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢٢ بالإضافة لعدم وجود العديد من مستندات المدفوعات والمقبوضات في الشهور التالية.

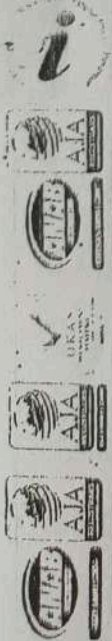
■ وجود إيصال استلام نقدية مكررة بعهددة أمين الخزينة.

■ عدم إمساك دفتر يومية عامة ودفتر جرد وذلك بالمخالفة بقانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ حيث لم يتم استيفاء القيد اعتبارا من شهر ٢٠٢١/٤.

والأمر في ضوء ما سبق من شأنه أن يؤدي إلى عدم الإطمئنان إلى صحة أرصدة الحسابات وإمكانية التلاعب والاختلاس نتيجة عدم وجود نظام رقابة داخلية أو نظم ضبط داخلي أو مراجعة مالية أو داخلية بالشركة.

يتعين على الشركة سرعة تلافى أوجه القصور في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي المشار إليها.  
**رد الشركة:**

■ بناء على توجيهات السادة / الجهاز المركزي للمحاسبات فقد تم إنشاء دفاتر جديدة لليومية المساعدة لمدفوعات ومقبوضات البنك وجارى إجراء القيود اللازمة وترحيلها إلى حسابات الأستاذ المساعد للملائمة ومراجعة اليوميات والموازن المعدة ببرنامج الاكسيل ومضاهاتها بالمستندات الدالة على العمليات المالية المختلفة , وتقوم الإدارة المالية بإعادة دورة العمل المالي الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٣/٣/٣١ وتحويلها إلى مجموعة دفترية تفي بأغراض الرقابة الداخلية والضبط المالي وذلك بالتوازي مع إجراءات الدورة المحاسبية للفترة من





٢٠٢٣/٤/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ لتكون المجموعة الدفترية كاملة ومستوفاة لأعمال المراجعة في الموعد المحدد.

قامت الإدارة المالية ببعض الإجراءات الرقابية التي من شأنها تلافى أي أخطاء جوهرية قد تؤدي الى عدم التأكد وهي كالآتي

(١) بناء على توجيهات السادة الجهاز المركزي للمحاسبات بعدم قيام إدارة الخزينة بإنشاء مستندات أذون الصرف أو التوريد فقد قامت الإدارة المالية بعمل لجنة جرد للمستندات ذات القيمة بالخزينة وقامت بسحب أذون الصرف والتوريد وتسليمها الى إدارة المراجعة.  
(٢) إنشاء نماذج ليومية صرف الشيكات يراعى فيها جميع الضوابط الرقابية وتعد بمعرفة إدارة الخزينة.

(٣) إنشاء نماذج ليومية إيراد الخزينة يراعى فيها ترتيب الأذون وإيصالات التوريد وكافة الضوابط الرقابية.

(٤) إنشاء نموذج لحركة الخزينة بصفة فترية شهرية دورية وذلك لإحكام الرقابة على الأرصدة والإيداع بالبنوك ومضاهاتها بحركة البنوك الموضحة في كشوف حسابات البنوك.

(٥) جرى طباعة هذه النماذج وإدخالها في إطار الدورة المستندية والمحاسبية للشركة.

تم فقد مستندات صرف شهرى يوليو وأغسطس ٢٠٢٢ أثناء عملية نقل مقر الإدارة العامة للشئون المالية والتجارية من مبنى المركز الرئيسى إلى مبنى موطوش خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢ وتم إحالة الموضوع للتحقيق من خلال الإدارة العامة للشئون القانونية ومجازاة المتسبب.

تم تشكيل لجنة لجرد عهدة أمين الخزينة وتم استلام الإيصالات المكررة والناجمة عن إعادة طباعة دفعة جديدة من الإيصالات لم يراعى فيها التقييم الحالي للإيصالات الموجودة بعهدة أمين الخزينة.

جرى استكمال دفتر اليومية العامة.

#### ما ورد بالتقرير:

بلغت صافي القيمة الدفترية للأصول الثابتة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢,٢٤ ألف جنيه فقط تمثل القيمة المتبقية من قيمة دفترية للأصول قدرها ٤٤,٩٧١ مليون جنيه الأمر الذي يشير إلى استنفاد الإهلاك لكامل قيمة أصول الشركة وتعطل أغلب المعدات وتوقفها وعدم إحلالها بأصول أخرى جديدة فضلا عن ذلك قيام هيئة ميناء الإسكندرية بسحب العديد من المساحات والأراضي المخصصة للشركة وآخرها طلب سحب سباحتي ٧ و ٦٥ خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ومن ثم فإن الشركة تفتقر بذلك إلى مقومات التشغيل واستمراريتها.

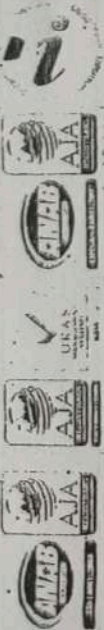
يتعين الإفادة عن رؤية الشركة حول مدى استمراريتها في ظل ما تفتقده الشركة من مقومات لاستمراريتها.

#### رد الشركة:

قامت الشركة القابضة للنقل البحري والبري بالتقدم بطلب لعقد جمعية عامة غير عادية (بصفتها مالكة لأكثر من ١٠٪ من أسهم الشركة) إعمالا لنص المادة ٧٠ من القانون ١٥٩، وقد تم الإعلان عن جمعية غير عادية سيتم عقدها في ٢٠٢٣/٦/٢١ للنظر في موقف الشركة على ضوء الرؤية المستقبلية والمنصوص عليها بقرار الجمعية العامة للشركة والمنعقدة في ٢٠٢٢/١١/١٧.

#### ما ورد بالتقرير:

لم يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية إيهما اقل وفق ما تقضى به أحكام الفقرة (٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢ - المخزون الصادرة بقرار معالي رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم





٧٣٣ لسنة ٢٠٢٠ حيث لوحظ تضمين المخزون قيمة أصناف قطع غيار راكدة منذ عدة سنوات بنحو ٦,١٠٥ مليون جنيه تمثل نسبة ٥٣٪ من قيمة المخزون في ٢٠٢٣/٠٣/٣١ نتيجة استغناء الشركة عن المعدات التي تخدمها تلك الأصناف. نكرر توصياتنا بشأن سرعة التصرف الاقتصادي في المخزون الراكد مع ضرورة تقييم المخزون وفقا للمعيار المحاسبي رقم (٢) المخزون.

#### رد الشركة:

تم عرض نتائج أعمال اللجنة المشكلة بقرار الشركة رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ والمناطق بها اتخاذ قرارات التكهين بكافة مواقع الشركة على مجلس إدارة الشركة بجلسته الثانية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٦ حيث قرر المجلس تكهين بعض الأصناف غير القابلة للاستخدام وتفعيل قرار مجلس الإدارة السابق صدوره بالجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ المتضمن بيع الرواكد المتواجدة بمخزن القرض الأمريكي.

تم تشكيل لجنة بقرار الشركة رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٣ لحصر وتصنيف وتلطيح الآلات والعدد والمنقولات ومهمات الشحن والتفريغ المكهنة أو المستعبدة بالإضافة إلى الرواكد وقطع الغيار الموجودة بمخزن القرض الأمريكي حيث انتهت اللجنة من أعمالها وتم إرسال مكاتبات لكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية المختلفة متضمنا بيانا باللوطات للحصول على أفضل الأسعار على أن تقدم في مظاريف مغلقة.

تم تشكيل لجنة لفض المظاريف بقرار الشركة رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ لفض المظاريف المقدمة من الشركات لاختيار أفضل الأسعار لشراء عدد (٥٠) لوط متضمنة الرواكد وجاري الانتهاء من عمل اللجنة تمهيدا لعمل لإعداد مذكرة للعرض على الشركة القابضة لعرضها على وزارة النقل وموافقتنا بالنتائج.

#### ما ورد بالتقرير:

لم تتضمن قائمة الدخل لأية عوائد عن استثماراتها طويلة الأجل في بعض الشركات خلال الفترة المنقضية من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والإعوام السابقة والبالغ جملتها نحو ٧٤٦ ألف جنيه. يتعين إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات وبحث ودراسة عمل اضمحلال لتلك الاستثمارات من عدمه.

#### رد الشركة:

سيتم دراسة الأمر وإجراء التصويبات اللازمة.

#### ما ورد بالتقرير:

بلغ رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٣/٣/٣١ قبل استبعاد اضمحلال نحو ٦,٢٨١ مليون جنيه بينما أظهر ميزان العملاء التحليلي أن جملة الأرصدة المدينة للعملاء بنحو ٦,٦٢٨ مليون جنيه بفرق قدره ٣٤٧ ألف جنيه يقابله تخفيض قيمة الحسابات الدائنة الأخرى بذات القيمة. يتعين إجراء التصويب اللازم.

#### رد الشركة:

سيتم مراعاة ضبط الأرصدة والوقوف على صحة الإفصاح في الميزانية العمومية.

#### ما ورد بالتقرير:

مازالت تتضمن الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٣/٣/٣١ رصيد متوقف لتكلفة المعاش المبكر بنحو ٢١٩ ألف جنيه مقابل وجود رصيد متوقف تحت مسمى "مجنب لحين إجراء مصادقة ومطابقة مع





الشركة القابضة " بالحسابات الدائنة بنحو ٦١٩ ألف جنيه لم يتم تسويه كلاهما لعدم إجراء المطابقة رغم تكرار الإشارة الى هذا الأمر بتقاريرنا السابقة.  
يتعين إجراء المطابقة المذكورة وإجراء التسويات اللازمة على ضوء ذلك.  
**رد الشركة:**

بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ تم إجراء المصادقة مع الشركة القابضة على الرصيد الدفترى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وسيتم دراسة تسوية الأرصدة الظاهرة في الحسابات المدينة والدائنة الأخرى بشأن هذا الأمر.  
**ما ورد بالتقرير:**

تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٣/٣/٣١ رصيد بنحو ٢,١٣٠ مليون جنيه لدى مصلحة الضرائب العامة يمثل رصيد متراكم لما تم خصمه من مستحقات الشركة لدى العملاء ولم نواف بما يؤيد توريد العملاء لهذا المبالغ لحساب الشركة لدى مصلحة الضرائب (خصم وإضافة) أو بشهادة مستخرجة من مصلحة الضرائب تؤيد صحة رصيد الشركة لدى مصلحة الضرائب.  
يتعين موافاتنا بما يؤيد هذا الرصيد.  
**رد الشركة:**

جارى مراجعة الموقف الضريبي للشركة بالكامل بالتعاون مع المستشار الضريبي للشركة، وتسوية تلك الأرصدة لدى المصلحة.  
**ما ورد بالتقرير:**

لم تقم الشركة بتحميل حساب شركة إسكندرية لتداول الحاويات بنحو ١٢٤ ألف جنيه قيمة ما تم إنفاقه على مشمول امر التوريد رقم ٢٥١ الخاص بالكلاركات الجديدة التي تم إلغاء عقد القرض المبرم بشأنها مع الشركة وإرجاع ملكيتها للشركة المذكورة.  
يتعين إجراء التسوية اللازمة.  
**رد الشركة:**

تم مخاطبة شركة إسكندرية لتداول الحاويات في هذا الشأن بعد احتساب تلك المصروفات وجرى تحصيل تلك المبالغ من الشركة المذكورة عقب الاتفاق على بعض البنود الواردة بتلك المصروفات.  
**ما ورد بالتقرير:**

بلغ رصيد هيئة ميناء الإسكندرية بالحسابات الدائنة في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣٢,١٨٣ مليون جنيه وقد تلاحظ ما يلي:

- قيام الشركة بإجراء مطابقة مع الهيئة على رصيدها المستحق طرف الشركة في ٢٠٢٣/١/١ حيث انتهت اللجنة المختصة بالمطابقة بين الطرفين إلى أن رصيد الهيئة المستحق طرف الشركة في ذات التاريخ يبلغ نحو ٣١,٦٦٠ مليون جنيه ليصبح في ٢٠٢٣/٣/٣١ بعد إدراج المستحق للهيئة واستبعاد ما تم سداده بعد محضر المطابقة بنحو ٣٢,٣١٥ مليون جنيه بنقص عن رصيد الهيئة بدفاتر الشركة بنحو ١٣٢ ألف جنيه.
- تم تضمين حساب خسائر مرحلة بالخطأ بكامل قيمة فروق المطابقة البالغة ٣,٢٣٣ مليون جنيه بالرغم من أنه يتضمن مصروف إيجارات تخص النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- تضمنت مصروفات الفترة نحو ١,٧٥١ مليون جنيه قيمة إيجارات الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تم احتسابها تقديريا دون وجود ما يؤيد ذلك من مستندات أو مطالبات من الهيئة.  
يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.





رد الشركة:

سيتم بحث الأرصدة المذكورة وإجراء التصويبات اللازمة.

ما ورد بالتقرير:

لم يتم تحميل قائمة الدخل عن الفترة بقيمة المصاريف الإدارية على قرض الشركة القابضة للنقل البحري والبري البالغ رصيده في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٢٠٢,٤٠٤ مليون جنيه.  
يتعين إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة:

سيتم مخاطبة الشركة القابضة للنقل البحري والبري لعمل مطابقة على أرصدة القروض وكذلك موافاتنا بقيمة المصاريف الإدارية على قرض الشركة ومراعاة تحميل قائمة الدخل بتلك المبالغ.

ما ورد بالتقرير:

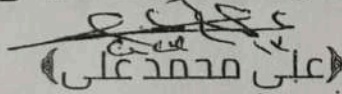
تضمنت مصروفات الفترة نحو ٢٥٥ ألف جنيه قيمة إيجارات مستحقة للعديد من الجهات بخلاف هيئة ميناء الإسكندرية تم احتسابها تقديريا ودون وجود أي مطالبات وردت بشأنها تؤيدها فضلا عن وجود رصيد مهتق مرحل بنحو ٤٢٤ ألف جنيه.

يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة لها من عقود الإيجارات والمطالبات الخاصة بها.

رد الشركة:

معظم تلك الأماكن المستأجرة محل بحث حاليا من إدارة الشركة لمعرفة مدى إمكانية استغناء الشركة عنها في حالة عدم الاحتياج إليها وذلك عقب التفاوض مع الملاك والتوصل لتسوية عادلة وتدير المبالغ المالية اللازمة لسداد القيم الإيجارية المتراكمة لتلك الأماكن التي لا يمكن للشركة الاستغناء عنها.

العضو المنتدب التنفيذي

  
(علي محمد علي)

تحريراً في ٢٠٢٣/٠٦/١٣

